

## تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي

شركة الحمادي القابضة  
(شركة مساهمة سعودية)

### الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الحمادي القابضة (شركة مساهمة سعودية) "الشركة" والشركات التابعة لها (ويشار إليهما معاً بلفظ المجموعة) والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

### أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

### الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المبني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة الحمادي القابضة (شركة مساهمة سعودية)  
عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الحمادي القابضة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (تتمة)

الأموال الرئيسية للمراجعة

الإعتراف بالإيرادات	
أمر مراجعة رئيسي	كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا
<p>اعترفت المجموعة بإيرادات بمبلغ ١,٢ مليار ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: ١,١ مليار ريال سعودي).</p> <p>تقوم المجموعة بالإعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزامات الأداء المرتبطة بالخدمات الطبية والخدمات المرتبطة بها والمنتجات الصيدلانية بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق بعد خصم أي مبالغ غير قابلة للاسترداد.</p> <p>تتضمن بعض العقود المبرمة مع العملاء على عوض متغير يتمثل في خصومات الدفع الفوري أو أية خصومات متوقعة لبعض الخدمات المقدمة. يتم تطبيق أحكام وتقديرات وإفتراضات محاسبية هامة من قبل الإدارة لتحديد مبالغ الخصومات.</p> <p>تم إعتبار عملية الإعتراف بالإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية لوجود مخاطر مرتبطة بمبلغ الإيرادات تتعلق بالضوابط والأحكام التي تعتمد بشكل رئيسي على تقديرات الإدارة عند اثبات مبلغ الإيرادات.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة لتقييم الإعتراف بالإيرادات على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم سياسة الإعتراف بإيرادات المجموعة وامثالها للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".</li> <li>- تقييم مدى ملائمة الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الجوهرية المستخدمة من قبل المجموعة في عملية الإعتراف بالإيرادات وتحديد المبالغ غير القابلة للاسترداد.</li> <li>- تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة للإعتراف بالإيرادات.</li> <li>- إستعنا بخبراء تقنية المعلومات لدينا في اختبار ضوابط تقنية المعلومات المطبقة والرقابة الداخلية حولها.</li> <li>- قمنا بتنفيذ إجراءات تحليلية بمقارنة توقعات الإيرادات بالنتائج الفعلية وتحليل الانحرافات.</li> <li>- قمنا بتنفيذ إختبارات (على أساس العينة) لمعاملات الإيرادات والتسويات والمطالبات والتحصيلات التي تمت مع العملاء الرئيسيين للمجموعة.</li> <li>- تقييم مدى إكتمال وكفاية الإفصاحات ذات الصلة. في القوائم المالية الموحدة.</li> </ul>
<p>راجع الإيضاح رقم ٥ للسياسة المحاسبية وإيضاح ٨ للإفصاحات ذات العلاقة.</p>	

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة الحمادي القابضة (شركة مساهمة سعودية)  
عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الحمادي القابضة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية	أمر مراجعة رئيسي
كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا	
تضمنت إجراءات المراجعة لتقييم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة ما يلي:	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، بلغ رصيد الذمم المدينة التجارية بالمجموعة مبلغ ٦٣٩ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ٦٤٠ مليون ريال سعودي)، جنب مقابلها مخصص خسائر إئتمانية متوقعة قدرها ٧٨ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: ١٥٩ مليون ريال سعودي).
- قمنا بالحصول على فهم للإجراءات المستخدمة من قبل الإدارة عند تحديد مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة بشأن الذمم المدينة التجارية.	تقوم المجموعة، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بإجراء تقييم للتأكد من وجود إنخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية. قامت الإدارة بتطبيق طريقة خسائر الإئتمان المتوقعة لتحديد المخصص المتعلق بخسائر الإنخفاض في القيمة. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإجراء التقييم بناءً على سياسة محددة لفئات معينة من الذمم المدينة التجارية.
- قمنا بتقييم الإفتراضات الهامة المستخدمة في نموذج الائتمان المتوقعة مثل: العوامل المستقبلية ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي يتم إستخدامها لتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.	يعتمد تحديد مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة على بعض الإفتراضات المتعلقة بصورة رئيسية بمخاطر التعثر ومعدلات الخسائر المتوقعة. تقوم الإدارة بتطبيق الأحكام عند إجراء هذه الإفتراضات وتحديد المدخلات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة وذلك بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة والظروف السائدة في السوق بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية.
- قمنا باختبار اكتمال وصحة احتساب نموذج الائتمان المتوقعة.	لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة نظراً لمستوى الاحكام المطبقة والتقديرات التي تم إجراؤها عند تطبيق طريقة خسائر الإئتمان المتوقعة.
- قمنا بتحديد مخصص خسائر الإئتمان المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بتحديد مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة لفئات معينة من الذمم المدينة التجارية.	
- قمنا باختبار، على أساس العينة، الاحتساب المنفذ من قبل الإدارة بشأن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لهؤلاء الفئة من الذمم المدينة التجارية.	
- تقييم مدى إكتمال وكفاية الإفصاحات ذات الصلة. في القوائم المالية الموحدة.	
	راجع الإيضاح ٥ للسياسة المحاسبية والإيضاح ٢٢ للإفصاحات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة الحمادي القابضة (شركة مساهمة سعودية)  
عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الحمادي القابضة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (تتمة)

## المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٣ م بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي والتي من المتوقع ان تكون متاحة لنا للإستخدام بعد تاريخ إعداد هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعلومات الأخرى ونحن لانبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في ذلك الشأن.

## مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين و وفقاً لنظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى انها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

## مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة الحمادي القابضة (شركة مساهمة سعودية)  
عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الحمادي القابضة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (تتمة)

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
  - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
  - التوصل الى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروف مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
  - تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
  - الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجية عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولون عن رأي المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها اثناء المراجعة.
- ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. و نوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جهد محمد العمري

محاسب قانوني. ترخيص رقم ٣٦٢



الرياض - المملكة العربية السعودية

التاريخ: ١٥ رمضان ١٤٤٥ هـ

الموافق: ٢٥ مارس ٢٠٢٤ م